لنقض معنى النفى فى عملها لبقاء الامر العاملة فهى اى ليس لاجله
اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجل عمل ليس
للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال
ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما
باعمال ما فى قائما الا ان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالا
والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها
مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونهما مضافا اليه وبعد
حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب
بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرية المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اى برأه الله من ضرب
عمرو واعراب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو باعراب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به
المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة
لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها
ان تقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها فى الاستثناء

على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله
كما حملت الا على غير اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في
الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد
فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير
مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حال
صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا
لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما
جاءني رجال الا زيد منكورا منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او
الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان
يشار به الى الجماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او
عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا
يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو
ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فيه

الرهط ما دون العشرة من الرجال لا تكون فيهم امرأة

٢

قوله وانما قلنا في صدر هذا الكلام الخ هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان هذا اي حمل الا على الصفة لتعذر الا
وما ذكره من الضابط لا يوجب التعذر فانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا
فوجب ان يقول الجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم
لئلا يلزم منها غالبا فالا في الآية صفة قال المصنف ولا يعرب التي هي المستثنى الخ ولولا ان التي المعنوي
ليس كالتلفظ الا في قليل واقل دانى ومتصرفاته وصرح بذلك الشيخ الرضي واكثر ما يدل لا يجوز الا

نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود
هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها
فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل
على الصفة غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة
رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا
والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه
في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة
جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي
لخرجتا من الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير
محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على
الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى
عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة
غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه
يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان

الا سعد د الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا
على غير في غيره اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك
ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المحققين تمسكا
بقوله وكل اخ يفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان
صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب
وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان اخران احدهما
وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو
المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اى بناء
على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء في القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت
مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم
الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية نصبوه ايضا استنكارا للرفع
فيقول جاء في سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع

باب النصب

فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم خبر كان

احدها بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان
المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما

استثناء بمنزلة لا تعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا

وحراكغير متمكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم

الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية نصبوه ايضا استنكار الرفعة

فيقول جاء فى سوائك وفى الدار سوائك ومثل هذا فى استنكار الرفع

بالنصب

فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم **خبر كان**

واخواتها وستعرفها فى قسم الفعل انشاء الله تعالى هو المسند بعد

دخولها اى دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند

لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها

وخبرها ولاشك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد

الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون

قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان

زيد ابوه قايم بان يقال يصدق على يضرب و قايم فى هذين المثالين

المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان

المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة

اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اى امر خبر كان و

اخواتها كامر خبر المبتداء فى اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق

فى بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة

او حكما كالنكرة المخصصة لاختلافهما اسمها وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس

احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا نحو كان

المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما

لايصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة واضحة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لايجوز
تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان
دون اخواتها لانه لايحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى
ان يجىء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع
الثانى وهو اقواها اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا
فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير
فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا
اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان
فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت فاصل اما انت
لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا
منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا

انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا
حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان و
اخواتها وستعرفها فى قسم الحروف انشاء الله تعالى هو المسند اليه
بعد دخولها اى بعد دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم
وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض
هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم المنصوب
بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه
ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه
بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن
كله من المنصوبات لكنه اكثره منه فاعطى للاكثر حكم الكل وعد الكل
منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو منصوب بها لفظا كالمضاف
وشبهه او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما
لها العدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج مثل ابوه
فى لا رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسمها مطلقا
غلام

لكنه لما اراد احد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلى المسند
اليه لفظ لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اى بالمضاف
فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور
فى اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير
المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها
ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على
النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط
وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب
عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما ينصب به المفرد قبل دخول
لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوحة ما قبلها
فى المثنى والمكسورة ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين
لك ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى

والمجموع

قوله لا نجواب ... الاستغراق والتنفى ... الاستغراقية
لا يفيد التنصيص الا ترى انه ما جاءنى رجل لا يفيد الاستغراق ولذا
جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءنى من رجل ...

الاستغراقية

والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فى الدار
لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة او حكما فحذف
من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها
النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا بها الى ما يستحقه فى الاصل
اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط
النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا
او مشبها به او لا وهى ستة صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام
زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل
ولا امرأة ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو
وجب فى جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما فى المعرفة
فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن التأثير
مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما فى
المعرفة ليكون كالعوض عما فى التنكير من معنى نفى الآحاد واما فى النكرة
ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل أفى الدار رجل ام امرأة

وهذا التعليل جارٍ في المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن
لها اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على ما قيل له وان كان معرفة
وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على ولا رفع
فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير متكرر فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة
اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابي حسن لها لان مثله لتوغله في الابهام لا
يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل
لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل
ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف
مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
الاولى للاستغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاولى ونصب
الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاولى فلانه لا الاولى لنفي الجنس

6

اما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيد لتاكيد النفي والثاني معطوف
على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة
الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر
على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا
زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله
لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال
ويجوز الامران هٰهنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على
ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه رفع الاول بانه يجوز ان
يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة
الغاء ها التكرير فقط وقد حصل هٰهنا ولا دخل فيها للتوافق الاسمين
بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة
على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله لا يلزم ان يكون قوله

الا بالله مرفوعًا ومنصوبًا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من
قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت
الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا او بناء لان العامل لا يغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اي معنى همزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس واما الاستفهام حقيقة
فتقول الا رجل في الدار مستفهمًا واما العرض مثل الا نزول عندي ولم
يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي في تبعه
الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت
عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت فهذه عند
الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع
للتحضيض برأسها فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا و
لذلك نصب ونون وهو عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر نعت
اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا

الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن نحو
لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا
عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا
عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول
مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال و
توجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة
الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد
انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جي بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء
باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد ايليه فان باردا
في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو ظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع
فليس ما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او محله القريب مثل لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع
وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي
فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ
او على المحل القريب وقد مرت الامثلة في بيان فوائد القيود والعطف

على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس
واذا كان لا مكرراً في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوباً او بان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعاً جايز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف
على المنفي يزاد فيه لا كثيراً نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابن وابنا
في قول الشاعر لا اب وابناً مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه
بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام
الاضافة من اثبات الالف نحو اب وحذف النون نحو غلامين جايز
يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين
له فيكون اسم لا فيهما مبنياً على ما ينصب به والجار مع مجروره خبراً
وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب
واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيهاً له اي الاسم

لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف
عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معرباً وذلك التشبيه
انما هو لمشاركته اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين
ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله و
لا غلامي له جايز تشبيهاً له اي كل من هذين المثالين او هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي تركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اي مشاركة هذين التركيبين له اي لما اشتمل على الاضافة في اصل معناه.
اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتاً بان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره
ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير مضاف
بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما
هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا
يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب مضاف
فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين

بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة
وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال
من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
وهذا لايتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الموجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم
او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى ولكن اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة
وحكم المص بفساده كما عرفت ويحذف اسم لا احذفا كثيرا في مثل لا عليك
اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وفي لهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي
لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا
فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين بليس في النفي

والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول
ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة
اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو
في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون
الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كانا
عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال
الله تع ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد
قايم قيل انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي
زايدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا
نحو ما زيد الا قايم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قايم زيد بطل العمل
اي عملهما اذا كان مع واحدة من هذه الامور الثلثة واما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها
لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل
واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف
عليه اي على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي

دهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قايما بل قاعد فالرفع
اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى المجرورات
هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التى هى محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او اليا لفظا او تقديرا
وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه
بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه
بر لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف
المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
وان لم يكن داخلا فى تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح
المشهور بينهم وذهب المص فى ذلك على مذهب سيبويه حيث اطلق
المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة
او حكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
فى حكم المصادر نسب اليه شىء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت
بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف

كما فى مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من
حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم بخلاف يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر
وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه
ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو
مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون
التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل
تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى
من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام
القوم حيث ليسوا بقايلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه
غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المص فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية
واللفظية انما هو بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها
لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شىء فيه من ساير تصنيفاته وقد
تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير

اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد فى اضافتهما الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قوة ليفاجاء فى زيد الحسن
الوجه بمنزلة التميز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم
انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت
هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا التخفيف فى اللفظ
قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة
فليست فايدة الاضافة الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا
او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم
سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او
كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم
البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى فى مضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد

فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام
اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد او بمعنى من البيانية فى جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه صادقا على غير
المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى فى
فى ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
و ح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو
كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة
واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة
ح ايض بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايض بمعنى اللام فاضافة خاتم
الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك
خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من المواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو

اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمالاتهم ورد ها اكثر النحاة
الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم
بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من
ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت
نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردت وهى الى الاضافة بمعنى اللام
للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها
ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى
غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة
وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى
الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لا ان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءنى
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى
اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قول الامام

ولقد

ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى
هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان
كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون
للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى
شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة
اذا قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية
تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة
الى الرجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى الرجل
خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا
لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى
بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او
المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء
كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت من التعريف

واغا يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى
وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما
في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فاتهم
جوزوا هذا دون ذلك قلنا لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة و
تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق
فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب
الثلاثة الاثواب شبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكر من تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء
من ترك الهاء قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما
جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا

عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم البلد
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن
الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة
اللفظية فايدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير
الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة
العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية
والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط
بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقايم الغلام كان اصله القايم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القايم واضيف القايم اليه
للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو
زيد قايم الغلام اصله قايم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن
ثم اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه

باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فمن جهة انها لم تفد
تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو
افادت الاضافة اللفظية تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة
للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار
اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
و انتفاء التعريف وانتفاء التخصص يستلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور
دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه
لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز التركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوينه
انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في
هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه ترتيب
وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه
اخر لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما
لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف

انما قال فيه شوب مصادرة لان شوب المصادرة على المط هو ان يكون المدعى عين الدليل او جزئه او يكون صحة الدليل موقوفا على المدعى
وما نحن فيه ليس كذلك بعينه لان المدعى فيه الجزئية في رد معارضة الخصم في اثبات نقيض المط لكنه في حكم المصادرة من حيث
الاشتراك في المحذور وهو لزوم الدور فانه في صورة المصادرة كان اثبات المطلوب موقوفا على الدليل والدليل
يتوقف على اثبات المط وكذا فيما نحن فيه اثباتنا المط موقوف على ابطال معارضة الخصم وابطاله موقوف على اثبات
المط ففيه ايضا لزوم الدور كالمصادرة العرفية فباعتبار اشتراكهما في المحذور كانه قد دخل احدهما في الآخر في الصورة والمورد

بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام فاجاب المص عنه في
شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوفا على المائة
ضار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب
زيد وكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب
المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني
هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على ما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى
ان فيه شوب مصادرة على المط اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل
او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب
سخلتها باد خال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب
المائة الهجان وعبدها عوذا ازجي خلفها اطفالها اي هو وجه الواهب
المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة

للاِبِلِ اوبدل عنها اومن قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية
وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها
حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عايذ اى
حديثات النتايج حال من المائة يزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة
المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب
على المفعولية او على صيغة المعلوم المجهول المؤنث واطفالها مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد
معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل
يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن
الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربى

والضاربه وغيرهما فيمن قال اى فى قول من قال يعنى سيبويه واتباعه
انه اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج فى جوازه الى حمل حملا اى لحمله
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز
وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
بمفعولاتها كانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم
ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف
بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك
وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف لا
للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا
على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك
كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد وان يتصور ضاربك

فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقايل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون اصله ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما
اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى المضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا
على نظيرها على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين وذلك ان نحمل كل واحد
منها اشاره الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب
زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف
عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة
باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما
لم يحكم عليه بالامتناع بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا
يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة

قوله ولا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف
في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلا يجب
متابعتها للموصوف في الاعراب سكـ

على المط [illegible] الاخيرتين
الى [illegible] ـد لا لـ
بهما و [illegible] بالتركيب
الوصف [illegible] ثاني معنى
آخر لا [illegible] يضاف وجرد
صفة [illegible] الجامع
قطيف [illegible] ـد الجامع
عندهم [illegible] جر من غير
فرق وبين [illegible] ـصوف الى
صفة مشـ [illegible] ـب وبقلة
فان كل واحد [illegible] صفة فان
الجامع صفـ [illegible] ـة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها فاجيب بان
مثل هذا التراكيب متاول فمسجد الجامع بمعنى مسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم
الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع

فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقايل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون اصله ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما
اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا
على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تحمل كل واحد
منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب
زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف
عطف المجرور عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة
باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما
لم يحكم عليه بالامتناع بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا
يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة

على المط

على المط على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال
بهما ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب
الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى
آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع
قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع
عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير
فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى
صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضافة الموصوف الى صفة فان
الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذا التراكيب متاول فمسجد الجامع بمعنى مسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم
الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع

الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف و
ثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قايما مقامه منطويا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع
الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة
الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى
في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزؤ وكل فالمكان
الذي اضيف اليه الجانب هو جزؤ والاضافة بيانية والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصد وا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتما
في كونها صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يختص

الفرق بين المترادف والتساوي ان المترادف ... بحسب المفهوم والتساوي لما صدق ...

به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة قطيفة اليها من حيث انه صفة
لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي مشابه للمضاف اليه
في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث
واسد في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير
مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما
يفيدك رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر
الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام
الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص
اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء
افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعية العين عن الشيء اذا كان
اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على
قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم
سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد
مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما

على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد
السكون لا يثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان
حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة
اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد
السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح
وظبيي ودلوي في الملحق به والياء ساكنة او مفتوحة وقد اختلف في ان
ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما
يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره
اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف في اللغة الفصيحة
لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم

وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل
مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت
الياء في الياء صار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع
الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسرها قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة
لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا
كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت
الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين
ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة
الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم
ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف فجعله نسيا منسيا و
اجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء
وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار

وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص في
شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان
يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاصله ابين سقط النون فى الاضافة
فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابى وقد جاء جمعه هكذا
فى قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اى لما سمعن
وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا فداء لكم وتقول اى امراة قائلة لامتناع
اضافة الحكم الى المذكر حمى وهنى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء
المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهود
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء
الاربعة ويقال فى فم حالة اضافته الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام
فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته وفمى فى بعضها ابقاء الميم المعوض
عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة
عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلثة فى فم ولكن
فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم
او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او بحمك ومثل خباء بالهمزة
فيقال هذا حماء وحماءك ورايت حماء وحماءك ومررت بحماء وبحماءك

ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك و
مررت بحمو وبحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حمى وحماك و
رايت حما وحماك ومررت بحمى وحماك مطلقا اى جواز مثل هذه الاسماء
الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجئ هذه الوجوه
فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى
الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا
هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع
لان يتوصل الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم الجنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر
بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند الاضافة الى ياء المتكلم
فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار
اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء
الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع التابع منقولا من
الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على
الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان اِنّ وضرب ضرب
لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى متاخر متى لوحظ مع سابقه
كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا
متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه في
جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد
العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس
اعرابه وهو الرفع والرفع في كل واحد منهما ناش من جهة واحدة شخصية
هي فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب
اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء
وخبر كان وانّ واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتداء والخبر
وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكنه
المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتداء ومن حيث
انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه

فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت واعلم ان الاعراب
المعتبرة في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون
لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل هاهنا ليست
في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه
من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد
الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون
جامعا فحصل حد جامع ومانع بكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه
النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا
اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن ساير التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد
علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في
مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالتها على معنى الشمول في القوم
فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي

بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى زيد فلانه
او اعجبنى زيد وغلامه او جاءنى زيد نعشه لا تجد لها دلالة على معنى
فى متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة و
الموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت وفائدتها
اى فائدة النعت غالبا تخصيص فى النكرة كرجل عالم او توضيح فى المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو
بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التاكيد نحو نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء فى نفخة فاكد
بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم
يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره اى غير مشتق فى صحة وقوعه نعتا اذا كان
وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى
الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل مررت برجل
تميمى وذى مال فان التميمى يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة
تميم وذو مال على ان ذاتهما صاحب مال او خصوصا اى فى بعض الاستعمالات

بان يدل م

فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا
وفى بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل
اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا
التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا
الرجل فانه هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع
الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح
ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل عن اسم الاشارة وبعضهم
الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا
فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى
المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة له و
توصف النكرة لا المعرفة بالجمل الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة
على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية
وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى
مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم ان يرجع فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة

وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ح

للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون
اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني
رجل زيد عالم والتوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت
برجل حسن اذ الحسن حال الرجل الصفة وبحال متعلقة اي حال
متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو
مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان
كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا
وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل
جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل المشبه به يعني نظر
النحويين

الى فاعله

الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان
كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل
فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او
حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه
مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما
وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل
معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قايمة في
الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت
حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة
البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع
المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث
فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول
في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان وتضربن

فلم خصصت الثانى بهذا الحكم قلنا المقصد الاصلى فى هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه فى الامور العشرة وكانت لا يخرجه مشابهته للفعل فى
الخمسة البواقى عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه
بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى
الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط
بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظ بعده لتبين
حاله عند عدم التبعية ومن ثم اى ومن اجل كون الوصف الثانى
فى الخمسة البواقى كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايض قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقى كما حسن
تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون
غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى ظاهرهما
ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود
جمعا ايض كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود
غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه الفاعلان فى اللفظ الا

انه يخرج

ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او بجعل المظهر بدلا من المضمر
او بجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء والمضمر لا يوصف لان ضمير
المتكلم او المخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح
وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو
الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها و
لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضى وقال
لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين فى ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية
من الصفة يعنى اعرف منها لان المقصد الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة
فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون
ادون منها والمنقول عن سيبويه وعن جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات
ومن ثم اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اى ذى اللام الآخر والموصول فانه ايض مماثل الذى اللام لما عرفت
بينهما من المساوات فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل والرجل الذى

كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام
الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على
الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من
ذى اللام فلو وقع اخص نعتا للاعم فهو محمول على البدل عند صاحب
هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى وصف باب اسم الاشارة بذى
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام
والموصول والمضاف الى احدها للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا
يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسوال من المحتاج الفقير فتعين ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحمل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى
الكريم ومن ثم اى ومن اجل ان التزام وصف هذا بذى اللام لرفع الابهام
المقتضى لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان
الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم
لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف

بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة
الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا
مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد
نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه
مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله
مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل
المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون
متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام و
اما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما
واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية
ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع عن المتبوع
من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكر جمعا
ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف

بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة
الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما
كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة
على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها
الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون عطف الثاني على
الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات
من جهتها الاولى انها تابعة لانها في حد المعطوف وهي من هذه الجهة
ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين
الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى
بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال
في امالي الكافية ان العاقل في جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بمعطوف على التحقيق وانما

هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض
الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب
وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا
المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد
بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل
به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على
بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك التاكيد يظهر ان ذلك المتصل
وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل
به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا
التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا او كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن

بالمعطوف

لكنه

كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد و زيد
ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل و بين ما عطف
هو عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل
فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو
ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعم ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف
هو اباؤنا فلا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه
لانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعم فكبكبوا هم فيها والغاوون
وقد لا يؤكد والامران متساويان بهذا واعلم ان مذهب البصريين ان
التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل
ولكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور
اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد
من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد
به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل بل يستعار المرفوع
له مثله ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك

التاكيد

التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل العديم
لا يقصود له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت
بك وبزيد والمال بينى وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر
جره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى كفى بالله وهذا
الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار فى حالى السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون هذه ترك الاعادة فى حال
السعة مستدلين بالاستعاد فان قيل كيف جاز تاكيد الضمير المرفوع
المتصل فى نحو جاؤنى كلهم والابدال منه نحو اعجبتنى جمالك من غير شرط تقدم
التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف
فى الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل و فى الثانى الا مع اعادة الجار قلنا
التاكيد عين المؤكد والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او
متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا اجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين
عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فى ربطهما الى متبوعهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف

وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد
المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع
عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى
مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا
في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة
له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد و
التثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث
تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء
وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير
لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة
الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره

ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا يجب بناء المعطوف في
يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في
نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم
اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز
في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو
نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على
ان يكون خبرا مقدما المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على
الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية
اي فاء نسبة لها الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا
يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكتفي بالربط في الاولى والمعنى

الذی یطیر فیغضب زید الذباب او یفهم منها سببیة الاولی للثانیة
فالمعنی الذی یطیر فیغضب زید بسببه الذباب ویمکن ان یقدر فیه
ضمیر ای الذی یطیر فیغضب زید بطیرانه الذباب واذا عطف ای اوقع
العطف بناء علی وجود عاملین بان عطف اسمان علی معمولیهما بحرف العطف
واحد قال بعض شارح اللباب الاظهر عندی ان العطف ههنا محمول
علی معناه اللغوی ای امالة الاسمین نحو العاملین بان یجعل معمولین لهما
واکثر الشارحین علی ان المعنی علی معمولی عاملین وانما قال علی معمولی
عاملین لا علی معمولی عامل واحد فانه جایز اتفاقا نحو ضرب زید عمروا
وعمرو خالدا ولا علی اکثر من اثنین فانه لا اختلاف فی امتناعه مختلفین
ای غیر متحدین بان لا یکون الثانی عین الاول وذلک لدفع وهم من توهم
ان مثل ضرب ضرب زید عمروا وبکر خالدا من هذا الباب مع انه لیس منه
لعدم تعدد العامل فیه اذ العامل فیه الاول والثانی تاکید له
وذلک العطف کما وقع فی قولهم ما کل سوداء تمرة ولا بیضاء شحمة وفی
قول الشاعر شعر اکل امرء تحسبین امرء ونار توقد باللیل نارا فهذا
وان کان بحسب الظاهر جایزا لکنه لم یجز عند الجمهور بحسب الحقیقة
لان الحرف الواحد لا یقوم مقام عاملین مختلفین خلافا للفراء فانه

یجوز هذا العطف بحسب الحقیقة کما جاز بحسب الصورة ولا یؤول الامثلة
الواردة علیها ولا یقتصر علی صورة السماع بل یعمها وغیرها وعدم
جواز ذلک العطف مع خلاف الفراء جار فی جمیع المواد عند الجمهور
الا فی نحو فی الدار زید والحجرة عمرو وان فی الدار زیدا والحجرة عمروا
یعنی الا فی صورة تقدیم المجرور وتاخیر المرفوع او المنصوب بحیث
فی کلامهم واقتصر الجواز علی صورة السماع لان ما خالف القیاس یقتصر
علی مورد السماع خلافا لسیبویه فانه لا یجوز هذا العطف بحسب
الحقیقة فی هذه الصورة ایضا بل یحملها علی حذف المضاف وابقاء المضاف
الیه علی اعرابه نحو قوله تعالی تریدون عرض الحیوة الدنیا والله یرید
الآخرة بجر الآخرة کما جاء فی بعض القراءة ای عرض الآخرة التاکید تابع
یقرر امر المتبوع ای حاله وشانه عند السامع یعنی یجعل حاله ثابتا
مقررا عنده فی النسبة ای فی کونه منسوبا او منسوبا الیه فیثبت عنده
ویتحقق ان المنسوب او المنسوب الیه فی هذه النسبة هو المتبوع
لا غیر وذلک اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتکلم
الغلط وذلک الدفع یکون بتکریر اللفظ نحو ضرب زید زید او ضرب ضرب
زید او لدفع ظن السامع به تجوزا اما فی المنسوب نحو قولک زید قتیل فعلا

لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى اما فى المنسوب اليه فانه ربما
نسب الفعل الى الشئ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير
اللص اى قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد
زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه
او عينه او فى الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل
الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا فى
نفس المنسوب اليه بل فى شموله الافراد فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع
افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم
بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلاثهم واربعتهم ونحوها وغيرها فهذا
هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص
الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما
البدل والعطف فظاهر ح وجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة
على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه
وحقيقته لكن لا فى النسبة او الشمول هذا حاصل ما ذكره المص فى

شرحه وهو اى التاكيد لفظى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى
منه تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول ومعاودته حقيقة
نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك
فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التكرير مطلقا
لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسماء
او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتاكيد
المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ ثمانية اى معدودة
محدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث فى حال الافراد مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من
بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه

ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيد
بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان
على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
افرادا او تثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد
تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما
بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما وانفسهم في جمع المذكر العاقل وانفسهن في جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي لتنفس والعين اولين تغليبا
كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف
الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله
وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم
وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي
من الكلمات وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول
اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل
الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع

كتعاء اكتعون كتع اوابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا
اذ الاجتماع والكلية لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر
الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تتصور اجزاؤه لا يصح
تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها
حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل
واجمع فايدة نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد
قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف
جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء
واذا اكد الضمير المرفوع المنفصل بارزا كان او مستكنا بالنفس المتصل م
والعين اي اذا اريد تاكيدهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم
بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير
بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لا
لتبس نفسه التي هي التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه

المصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع بجواز
تاكيد الضمير المجرور والمنصوب بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل
نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل
لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيده بالنفس والعين بجواز
تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم
اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته
يعني ابصع وابتع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل
هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود
وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اى على اجمع لو اجتمعت
معه وذكرها اى ذكر اكتع واخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولمزوم ذكر ما من شانه التبعية
بدونه الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة

٣١

اليه توطية وتمهيد النسبته الى التابع سواء كان ما نسب اليه
مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز
بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احترازا عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل هذه الحد لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل
ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة
ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا
القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتا فيصدق على انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى
المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الشيء الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر
اثباتا فيكون الاول توطية للثاني وهو اى البدل اربعة انواع

بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى
بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى مثل خاتم فضة
وبدل الاشتمال اى بدل هو مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على
الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس
نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب
عن الغلط فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب كما فى ملابسة
فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتا لا
ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد
واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى
انا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه
بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم ان
المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط
وقال بعض المحققين فى حواشيه الكشـ انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل

قولك جاءنى زيد اخوك ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثانى تتمة له توضيحا فالثانى عطف البيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثانى وجئت بالاول توطية له مبالغة فى الاسناد فالثانى
بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا به تابعا والمقصود اصالة
هو الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض
جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اى بدل
الاشتمال بينه وبين متبوعه اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب
النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث
يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته و
يتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا و
كذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه
لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط بغيرهما اى بغير تلك الملابسة بغير كون البدل
كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا
من البدل ويكون ابدالا منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه

مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد
برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل
عن البعض لقلته وندرته بل قيل العدم وقوعه في كلام العرب فان
هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون
بان تقصد اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد
ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل
والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاء رجل
غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء الرجل غلام زيد
واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة
واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة
ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم
اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا
يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان الضمير المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون

المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس فيها مدلول الثاني
فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك و
اعجبتك على فضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع
شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز
به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
فابو حفص كنية لعمر بن الخطاب عليه ما يستحق وعمر عطف بيان له وقصته
انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق وصدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على
بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث

الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر فان قولك بشر
ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم
تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جايز كما ذكرناه فيما
سبق فى الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير
مفعول ثانى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتداء فهو حال من الضمير
المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة
لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق
المعنوى بينهما فقد بين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل
ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو
الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف
حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك
تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ منصوبا حملا
على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر والثانى اقيد المبنى اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو

لم يعرفها لكان تعريف المبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى
ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير
اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد
فصّل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبنى
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات
فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او
وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابهة للحروف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تع من عذاب يومئذ
فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا
المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر
مبنى والمضاف اليه معرب لما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر امران فى
المعرب التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع
هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا
لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب
والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودى لشرفه والقابه

اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح
وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون
القاب المبنى للمعرب بالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا
يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها
الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر
الكتاب فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا وعلى غيرها كما يقال الرا فى رجل مفتوحة مثلا والجيم مضمومة وحكمه
اى حكم المبنى واثره المترتب عليه بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن
لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو
من الرجل ومن امراة ومن زيد وهى اى المبنى والتانيث باعتبار الخبر المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما
قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية
ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان
الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك

من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقين المضمر ما وضع
لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب
يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب به فان
انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم
والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم
ذكره فيخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب
اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم
اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا او متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ
بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة
لانه انما يجئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة

ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولاً مفسراً
وصار كانه في حكم العائد المتقدم المفهوم بينك وبين مخاطبك وكذا
الحال في ضمير نعم رجلاً زيد وربه رجلاً وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى
قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامله نحو
ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك
والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به
ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي
المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل
لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه
من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الانفصال انشاء الله تعالى
فلذا ات اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم
المجهول الماضي الواحد المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة

المعلوم

المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائب المجهول الماضي
وانما ابتدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه
دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا
نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى
انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها
ضربهما ضربهن والقسم الثاني اي المتصل بغير الفعل نحو انني انا انك
انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع
الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو
ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم

ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن على
لثالث الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المخاطب والمتكلم
والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين
المذكر المثنى والمؤنث المثنى واعطوا الغايب حكم المخاطب فى ذلك لان الضمير
فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية
الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان
لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين
كلمة لتسعين معنى وبينوا الثلث لامور علل ومناسبات لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب
الضماير التى وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل
كما يحذف فى آخر الكلمة المشهورة شئ ويكون فيما بقى دليل على ما القى على

ما مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الماضى
للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و
للواحدة المؤنثة الغايبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت
فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل
الظاهر فى نحو ضربت هند وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء
كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب
ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب
والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند
وفى الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل ومفعولا او صفة مشبهة
او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان لقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندون الزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف فى ضاربان
والواو فى ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء فى الجر والنصب و
الضماير لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا
ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فالكلام

فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمايرلا
يتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون
والالف في يضربان لا يتغير فهما اى الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الاتيان
الى الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر
المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل
بالتقديم اى تقدم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا
يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وبتركه
يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا لامتناع
اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له
مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف
المنصوب نحو انني انك او بكونه اى كون الضمير مسند اليه اى
الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اى تلك الصفة

٣٨

كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد
عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه
هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما
هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه طردا
للباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا
على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم العامل وما ضربك
الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا واياك والشر مثال
لحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا
وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند
حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا و
الا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم

لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار في التمثيل صورة
لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع
كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني
اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا
تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز
عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذي
هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته
اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم في تاخير الاعرف فلا يلحقه
طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو

ضربك

ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجر الاول
بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو
ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
ولك الفصل نحو نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اى و
ان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثاني
على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول لئلا
يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة
بلا مرجح واما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاعرف
فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن
احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما لم يكن
احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في
خبر باب كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد
قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون
خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون
ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول

ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون
ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخره يعنى لولا
انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا
هما لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق
بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخره لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضرورى وكذلك الاكثر فى الاستعمال انفصال
الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخره
وجاء فى بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش
الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير
قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام
مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان
لولا فى هذا المقام ~~مع انه ضمير مرفوع~~ حرف جر والكاف ضمير مجرور
واقع فى موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه
واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع

وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا الاخفش
ايضا تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء
اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذا لحقه تلك الياء لتقى آخر الماضى
عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربنى وكذا نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن
لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هى الاعراب
نحو يضربنى لتقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة
تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
قل الحق لعروضهما وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى
فى فعل المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن
وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على
الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها
تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون
فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار لحوق نون الوقاية
فى ليت من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على الاخوات
خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة

على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف
وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف و كثرة الحروف ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل
العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت
انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
فى كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتداء افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
المتوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر
نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك
عند اختلاف الاعراب وكون المبتداء ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة
اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان
الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع
اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد
دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى

فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد القاء الاسم فذهب
الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتداء اى يستعمله بحيث يحكم
النحاة بكونه مبتداء والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده
خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
معطوفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداء برفع
ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق و
بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده خبره بدون الواو ح الرفع متعين
ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقديم
الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع
مقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل
الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه
اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير
الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس
المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة

بيان للواقع وليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لادخل للتسمية
فى هذ الحكم فانه ثابت سواء وقع فى هذه التسمية اولا وايضا يلزم
استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لولم يحمل التقديم على
ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون
هو مبتداء راجع الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه
انه ضمير غايب يتقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار
رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع
بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون اى ضمير الشان او القصة متصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب
العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا
مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال للمتصل
المستتر وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ
باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعف
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما
جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف

مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله انه من يدخل
يوما يلق فيها جاثرا او ظباء الامع ان المفتوحة اذا خففت
فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله
تعم وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت
ان وان لثقلهما فى التشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا
ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى
شبها بالفعل من المكسورة فهى احد بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة
فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها
عملا مع انها احد به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم
حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة
اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة
فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة
الى معناها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس

الاشارة فيه حتية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف
كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل
في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ولمثناه ذان
رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم
ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة
الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل
واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال
الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعـ ان هذان لساحران على احد الوجوه
وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه
لم يثن منها الا هي وذي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي
ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سايرها
لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء
وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه اي مثنى المؤنث
تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورها
على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور الى ان هذا الا

لبس بسبب ~~اختلاف العوامل انها معربة والجمهور~~ بل ذان وتان موضوعان
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على
صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها
اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان
مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوايلها
على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة
ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه
قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها ان زيدا
قايم وهازيد قايم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى
خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر و
المؤنث وتثنيتهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما
وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى

فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهى اى تلك الخمسة و
العشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس فانك و ذينك
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقى يعنى تاك الى تاكن وتيك
الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واوليك بالمد واولاك
بالقصر الى اولكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى
وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مكان
الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال
وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين الاخريين مشددتين او الاوليين
باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد
ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تانك وذانك
وتانك مخففتين واوليك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف

النون وهنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهى الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا
فللمكان الحقيقى الحسى خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان وغيره الموصول
اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم
لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزاء بعين او لا بعينه
جزاء تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى
كونه جزاء او ليا يحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتداء او
الخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزاء تاما لا جزاء مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزاء من المركب تكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزاء تاما او ليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة
معناها الاصطلاحى فان الاصطلاح عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة الى ان المراد بها معناها اللغوى
لا الاصطلاحى قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى
لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لهما
صلة اصطلاحية ولقايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بلا توقف

معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا
الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا لان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم
الصلة الاصطلاحي تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل
اذ وحيث ولما كانت بعينيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون جملة خبرية او غير
خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا
او غيره واذا كان ضميرا اعم ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا
للموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية
او ما في معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول
لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا
بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد
المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في
حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر
والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائى
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة

او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها
في جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء في اللاتى اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتى اللوا بحذف التاء
والياء وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاز فيما
يعقل نحو والسماء وما بنيها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل يستوى فيهما
المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم
في الدار اى اضرب الذى في الدار واية بمعنى التى نحو اضرب ايتهن في الدار
اى التى في الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها
موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى وقال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو
طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو
ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى
او التى او المثنى او المجموع والعايد المفعول اى العايد الذى لا يتم الموصول
الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا
كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر
اى لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى
او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا

الفن من المسايل وتذكرهم اياها فانهم اذا قالوا الاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسايل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعمال الذى او التى او الالف واللام فان البا ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها موضع المخبر عنه اى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى الموضع الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن اخرته بمعنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام

اى اذا وقعت كلمة الذى وما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت

لا يكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمن الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قايما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا

بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذا
امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق
القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى
الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف
الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحال
وكذلك امتنع فى الضمير الذى هو المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع
تصدير الذى لاستلزام عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قوله زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك
اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقى المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا
الى المبتدا بقى الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضرب زيد وما زيد
قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له

فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند
ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا هى او نعم
الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك
اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله
وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى على شخص غيرنا او بجملة نحو
[illegible]
الاصل الاستفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل عظيم ليسال
عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل
من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها
من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية وانما

بخلاف ما اذا اُخبِرَ عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذا
امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق
القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى
الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف
الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحال
وكذلك امتنع فى الضمير الذى هو المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع
تصدير الذى لاستلز [illegible]
امتنع فى الاسم المشت [illegible]
غلامه فلا يجى الاخ [illegible]
اذا جعلت الضمير ع [illegible]
الى المبتدا بقى الموص [illegible]
فانها اما كافة [illegible]
فاما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له

فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند
ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم الشئ هى او نعم
الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك
اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربك وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله
وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو
من جاءك قد اكرمته الا فى التام والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة و
صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفا
مة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها
ثم كمن التى لا يقع صفة اصلا واجيب بان اياً الواقعة صفة هى
فى الاصل الاستفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل عظيم يسئال
عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل
من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها
من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية واما

اعرب لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن بر
فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو
قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن فيمن قرء بالضم اى ايهم
هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحرف
من جهة الاحتياج الى اسم الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوف لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف
صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا و في قولهم ماذا
صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون
التقدير اى شيء الذي صنعت اى صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس
وجوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام
اى الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما
جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شيء وههنا عبارتان احديهما ان
ماذا بكمالهما بمعنى اى شيء والثانية ان ما معناه اى شيء وذا زائدة والمآل
انه مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اى شيء انه ليس لكل منهما

معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شيء
وجوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا
قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على
ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال
والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين
هما من اقسام مبني الاصل فعلة بناءها كونها مشابهة لمبني الاصل فاقيل
اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل
رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء
في الحجاز وكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو
بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على
ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست افعال مع تاديتها معاني
الافعال امر لفظي وهو ان سياقها مخالفة لسياق الافعال وانها لا يتصرف
تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم

للفظ اسكت الذى هو الدال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضى
ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع
فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال
الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى
انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
فى قم واقعد ولهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه
قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا او فعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى
هو ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه
ولا تانيثه وفعال حال كونه صفة للمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته له اى لفعال بمعنى
الامر عدلا ووزنا اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة
ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى

والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم
عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ
منه فكيف الخروج منه بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال
علما ليخرج باب فساق وانما قال علما للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان
علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه
على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبنى فى استعمال
اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنه معرب فى استعمال بنى تميم
الا ما فى اخره راء فى فعال علما للاعيان يكون فى اخره راء فان اكثر بنى تميم
اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون
بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب
وجه الاكثرين ان الراء حرف مثقلة لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيها
البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية

فصارت اسم فعل فالاول مثل واها في التعجب وحكمه حكم المصادر والثاني
مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت
عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على
انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب
وي وح لا يقتدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت
غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقتدر ان
يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما الزجر او دعاء او غير ذلك
كما اذا قلت نخ لاناخة الابل وح ايض لا يقتدر ان يحكم عليه او به فهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا
قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة الابل نخ او حكى صوت الغراب
فهي في هذه الحالة ايض مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها في
جريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل

لفظ

لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت
اي اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لانه المتبادر من البهائم
ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان
ايض كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان
صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كانت هذان
القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين باسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك
اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات
المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما
اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة اصلا لا في الحالة ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليلا
يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا
يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله

ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد
منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر
عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من
خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافة ومن ظاهر الهيئة
التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعلقية التي يكون بين الفعل والمفعول
بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيبية احد جزئيه مع الاخر لا يدل
على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيبية احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل
عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء
الثاني حرفا اي عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط
الكلمة التي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل
حادي عشر واخواتها اي اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر
او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم

ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن
الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد
من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة
الفاعل لا يسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين
اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر
المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى
هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه
الا اثنى عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني

للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والاَّ اي
وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب
مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح
لانه اخف في الافصح اي عرب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو
في افصح اللغات وفيه لغتان آخرتان احديهما اعراب الجزئين معًا
واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف مضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين
واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في
اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاء في فلان وانت
تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به
بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان
يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال
بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض
عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها

في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع
بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون
للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت
يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية
عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع
الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها
ولم يجز خلوه عنهما بنى البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخل على اي واي كان
في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معنيهما الافرادي وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون ان يكون
آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبتها في البناء منحطة عن
اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية اي المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه
منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو
من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك

لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال
كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير
فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة
جعل جمعيته مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما
اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم
من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من
ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما
مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل
على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشرى ان يكون
كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية و
خبرية ولهما اى لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
يتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه
اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع
من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما اى ولكل
كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما

مميز كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير

فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما اى كم الخبرية والاستفهامية

يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم يبين موقع كل منهما بقوله فكل
ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه
فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه فهو من حيث
هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى حسب عمل ذلك الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم
منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر و
المفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول
به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول
فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته
من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير
مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده
فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم يجعله
له من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية

منهما

مرفوع داخل فی قاعدة الرفع وکل ما قبله ای کل واحد من کم
الاستفهامیة والخبریة وقع قبله حرف جر نحو بکم درهما اشتریت
او بکم رجل مررت او مضاف نحو غلام کم رجلا ضربت وعبد کم رجل
اشتریت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدیم حرف
الجر او المضاف علیهما مع ان لهما صدر الکلام لان تاخر الجار
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار علیهما علی ان یجعل
الجار اسمًا کان او حرفا مع المجرور ککلمة واحدة مستحقة للصدر
والا ای وان لم یکن بعده لا لفظا ولا تقدیرا فعل ولا شبه فعل
غیر مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف کان مجردا عن العوامل
اللفظیة فمرفوع ای فهو مرفوع مبتدا ان لم یکن ظرفا نحو کم مالک
علی قیاس من ابوک وهذا مبنی علی مذهب سیبویه فانه یخبر عنده
بمعرفة عن نکرة متضمنة استفهاما واما عند غیر سیبویه فهذا
خبر تقدم علی المبتداء لکونه نکرة بعده معرفة وخبر ان کان
ظرفا نحو کم یوما سفرک فکم هنا منصوب محلا اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار الاعمال الکائن فیه وداخل فی قاعدة الرفع ثانیا
لقیامه مقام عامله الذی هو خبر المبتداء وکذلک ای مثل کم فی

تاتی الوجوه الاربعة الاعرابیة بالشرائط المذکورة اسماء الاستفهام
والشرط یعنی انه یاتی تلک الوجوه فی جمیع هذه الاسماء لا فی کل
واحد منها وهی من وما وای واین وانی ومتی مشترکة بین الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وکیف وایان مختصین بالاستفهام
فمن وما اذا کانتا استفهامیتین یاتی فیهما الوجوه الثلثة الاول
نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت وما صنعته
ومن ضربته ولا یاتی فیهما الرفع علی الخبریة لامتناع ظرفیتهما واذا
کانتا شرطیتین فکذلک یاتی فیهما تلک الوجوه الثلثة نحو من
تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضربه اضربه
ومن یاتنی فهو مکرم وما تقدموا لانفسکم من خیر تجدوه عند الله
ولا یاتی فیهما بل فی جمیع اسماء الشرط الرفع علی الخبریة فانه لا یقع
بعدها الا الفعل ولا یصلح الفعل للابتداء وما هو لازم للظرفیة
من هذه کمتی واین وایان وکیف وانی واذا ان لم یجر بجار نحو من
این فلا بد من کونها منصوبة علی الظرفیة وعن بعضهم ان اذا
قد یخرج عن الظرفیة ویقع اسما صریحا نحو اذا یقعد عمرو اذا یقوم
زید ای وقت قعود عمرو وقت قیام زید فهی مرفوعة بالابتداء

وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر بهذا على شاهد من كلام العرب
وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك
به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانها قد يقع في محل
الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك
اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت
وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام
والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي
بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة
الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء و
الآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله
منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق
بما سبق من وجوه الاعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها
الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على
تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى

ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم
مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت
للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم يعني
انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء
الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه معنى ثقلت اي كنت كارها
لخدمتها استنكافا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها
الحلب لان خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار
جمع عشراء وهي الابل التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها
تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي
ذكر عمته وخالته اشارة الى رذالة طرفي ابيه وامه بعد الاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته
فسئل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير
من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي
كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع

عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت
وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع
النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها
نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم
استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال
قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل لكمية مالك او اخبر
عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير او
اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا وكم دراهم او دنانير مالك
فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك
بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو
بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي
كم ضربة او ضربات ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية
او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر
واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه
الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدوث الدال

عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند
تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض هاهنا منها
اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو
رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صارت
غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمن حرف الاضافة وشبهها
بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها بعينها
ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا
فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها
وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت

قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى مجراه
اى مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة لاغير وليس غير فى حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه
بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف لهما المضاف
اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة
استعمال غير بعدهما او كذلك اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير
فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى
الجملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر استعمالات وقد جاء
فى المفرد شعرا اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو
سهيل مفعول ترى اى ما ترى مكان سهيل طالعا وانما بنيت على الضم
كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة
مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كان فى الظاهر مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فتشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب
بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقائه على

بنائه

بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية
اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا
كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا على
الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى
اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى
هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا
و فيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها فلذلك اى لكون معنى الشرط
فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها فى الشرط مثل
ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال
فاجاء الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا

الشرط

لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتداء بعدها فرقا بين اذا
هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء غلبة وقوعه بعدها
فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر
او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة
وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من
الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع
مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من
جهة المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج اى اذا هذه زمانية
او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية
وقوله زمان وقوف السبع او مكان مفعول فيه لفاجات لا
مفعول به والا لم يبق اذا الظرفية بل يصير اسمية بل المفعول
به محذوف اى فاجات في زمان وقوفه او مكانه اياه اى
السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى
وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية

في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة
ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناءها كما
في حيث لكون وضعها وضع الحروف وقد يجى للمستقبل كقوله
تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها
الجملتان الاسمية والفعلية لاشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان زيد قائم واذ قام زيد وقد يجى
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكره المص
ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما او شرطا اى حال كونهما
للاستفهام والشرط وبناءها لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد
جاءت اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى
للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج
اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم
الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى
فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء

لعدم
هام

كسرها ايض ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال
شئ وصفة فالمراد بالحال الصفة الشئ لا الزمان الحال كما توهمه
بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
ومعناه السوال عن الحال تقول كيفنريد اى على اى حال هو
و قد يستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف
ما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية
عنه وان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع فعل مثل كيف جئت فهو
فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها
اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته
مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رويته يوم الجمعة فيليهما
اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان
صاحبتنا فيهما اى اول مدة عدم رويته هذان اليومان فما دام لا
يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان

اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو
ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعين المقصود من كونه معرفة وانما كان
التعيين مقصودا لانه لا فايدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل
لان اوليته وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
بمعنى الجميع اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى
الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء
مدة زمان عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر
نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان
اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ان
ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ
زيد سافر ولم يذكرها لقلته فيقدر بعدهما زمان مضافا الى احد هذه الامور
ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ
زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتدا و هما معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى

اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر اى خبر كل منهما ما يقع
بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتداء ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر
معرفة وذلك غير جايز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يصح عدّهما من الظروف المبنية الا ان يراد بنظر فيهما
كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون فقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
اللام وفتح الدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح
اللام وضم الدال وبناءها الوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه
وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما
فى خزائنه وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا
فيما يحضر عنده وحكمها ان يجرّ بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد
ينصب فى بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها
لنونها بنون التنوين فى مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وثبت
ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف

ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال

مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط
ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضى
المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه
ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة
لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة و
قيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء
فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان
المستقبل المنفى فيه وقوع الشئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة
نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونها مقطوعا عن الاضافة
كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العايضين اى دهر
الداهرين بمعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها
البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع
الصادقين وقوله تعالى ومن خزى يومئذ فيمن قرا بالفتح ويجوز اعرابها
ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى

البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل يومئذ وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام
زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف
المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين متمكنين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا
باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع او وضع
جزئيا وكليا لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له
اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه
الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله
بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها
في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معان معينة متشخصة باعتبار كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم
الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده
ووضع لفظ انا بازاء تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم
الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة

كل واحد من

للوضع

للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له تشخصي والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من
حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم للمعنى الجنسي ومعرفة بخلاف
ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن
معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات
يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة
من غير اشارة مبهم وكذا الموصولات من غير صلة وهذا القسم من
قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان
معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر
وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا
عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم
المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية

لهذا

والاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله الكلام الزايدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولايعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة نحو ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا بما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولم يسبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف فخص العلم بالتعريف

خبر المبتدا — مسند اليه — مفعول المسند — مجرور بالمماسي

وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او الابنة او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي متناول بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكر لانه علم من اعرفيه

المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف

المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى

احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت

التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه و

هذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات

كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة

المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة

وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها

احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية

احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات

بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا

لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء

اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد

والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا

سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية

له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا

التعريف

التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب

من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع

من غير اعتبار معنى آخر لا ينقض التعريف بمثل رجل ورجلين وفرادى ومثنى

ومثنى وثنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها

اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة

واثنتان او باسقاطها كثلاث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين

او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلاث مائة

او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتى عشرة كلمة

واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة منفردة

ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته وواحدة و

اثنتان وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر

ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة

رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر

والمؤنث نحو ثلث امراة وعشر امراة ولم يفعل الامر بالعكس لكون

المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر

نحو احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا احدى عشرة اثنتى عشرة

وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير
الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى
تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما على حاله
قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهية اجتماع التانيثين من جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتي عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثني عشر
فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة
فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس اخر من التانيث وفي
اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث
الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب
تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي
اربع حركات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتي عشرة او خمس فتحات في
ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة
لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه
منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي

ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولا
غير الواحد والواحدة هاهنا بدون التركيب لان المعطوف و
المعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة
لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ
ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود
على الزايد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه
من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون
للمؤنث ثلثة وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في
الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من
غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف
اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزايد وفيهما
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة

رجال او ثلث نسوة و مائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة
و مائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة
واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة
وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمع
ويجوز ان يعكس العطف في الكل فنقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا
والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح
كثلاثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها
اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني قاض اذا حذف
الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على
الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الا
مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان اسماء العدد شرع في بيان مميزاتها
وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما يصرح به فقال ومميز
الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع

لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة رهط اما كونه مخفوضا
فلانه لما كثر استعماله اختير فيه التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط
التنوين والنون بين ما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا
في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
حين ميزوا بها ثلثا واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مات
او مائين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو
مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة
العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مات
لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم المجيء بعد
ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر
على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة
اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها
اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان
يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليهم خمسة عشرك لان
المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز

فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوز واثلثمائة
امراءة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بابه امراءة
واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون
الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه
اى الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع
مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مأت رجل كما يقال
ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا
رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد
كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت
الاحاد فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة
منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال
على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به
مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت
ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلام

وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز واحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنى رجلين بل يذكرون ما يصلح
ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما
الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحد والتثنية عنهما
اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا او عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل
ورجلان فانه من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فذكرهما استغناء عن التمييز فان قلت هذا انما يتم
ان مميز الواحد مغنى عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا
كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزموا الجمعية فى مميز ساير الاحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم
الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يقال معنى الكلام
انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه
المصورة بهيئته خاصة القابلة للحوق علامة الافراد اعنى التنوين
او علامة التثنية اعنى حرف التثنية واذا اعتبر مع علامة الافراد

استغنى به عن ذكر الواحد علىحدة واذا اعتبر مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثنين علىحدة فاختار الحروف العلامة التى
هى اخف على ذكرها اى لاشك ان رجلان اخف من اثنى رجل وذلك
الاستغناء انما يكون لافادته اى لافادة لفظ التثنية النص المقصود
اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص و
التصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افادته التثنية ذلك التنصيص
استغنى فى افادته عن ذكر العدد علىحدة وتقول فى المفرد من المتعدد
اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اى بسبب اعتبار تصيره اى تصيير
ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى
مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصير الواحد اثنين بانضمامه
اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء
من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا
والثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر
والعاشرة فى المؤنث لاغير اى لا نقول غير ذلك فلا يجرى ذلك
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته

من المتعدد من غير اعتبار معنى التصير الاول والثانى اى ما وقع فى
المرتبة الاولى او الثانى فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث
كذلك من غير اعتبار معنى التصير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا
الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى
المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر و
التاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى
المصير او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول للمؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من
المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما
تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه لواحد مذكر
فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة و
تقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن
ثم اى من اجل اختلاف اعتبارين اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف
اضافتاهما فلاختلاف اضافتهما قيل فى الاول اى فى المفرد
من المتعدد باعتبار تصيره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص

بدرجة واحدة اى مصيرها اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما
بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من
المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة اورابعة اوخمسة بالاضافة الى
عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة ولا يلزم ارادة
الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة
مازاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب
الثانى اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار
الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى و
هكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول
لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزء الثانى [illegible]
البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث [illegible] العدد
لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث [illegible]
واخر تعريفه لانه عدمى وتانيث المؤنث وجودى [illegible]

اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث
فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات
السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل و
قدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس
بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامته اى علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى
قولهم ذى وتى وزعم انها للتانيث وليس كذلك لجواز ان يكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى
ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه اى فى مقابلته ذكر فى جنس الحيوان
كامرأة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى
متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه
حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه كظلمة مثال
للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرا

فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عقيربة ولم
يوردمثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند
الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا
او لفظيا الى مظهر او مضمر فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء
وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا
الى ظاهر غير الحقيقى فانه يجوز لك الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى
هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس
بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به
بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة
قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه
القاعدة صورة الفصل لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا
لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول حضرت القاضى

امراة

امراة وحضر القاضى امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت
اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فانه الحق
التاء او ضمير الجمع واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر
السالم لانه اذا كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال
جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان
واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو اذا جاءت الرجال
حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت
التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير
جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم
اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا
ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون
بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع
والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونها جمع المؤنث

وما لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلهما في
كونه جمع المذكر غير العاقلين فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مفردة
مقرونا بتاء تانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في
جمع المؤنث فظ لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى
حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي حواشي الهندية موافقا لشرح الرضي
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين
فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان
عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير
المضاف او قدر بعد فوقه ونون مكسورة قولنا مع لحوقها
والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمات ومسلمين كما
لا يخفى ولو اكتفى بظهور الاعراب المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل
الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية
وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى
الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين

وفتحة

وفتحة النون لئلا يرد ذلك الملحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق
ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته لحوقها على ذلك
لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان
يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في
العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل للاسم من جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا
لاستغنى من قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه
الحروف بالاسم المفرد ولانه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين
مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران
او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا ينتقض بالابوين
للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك تثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء
لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم

يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسمين بالاب والام وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير لان ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو في آخره الف مفردة

لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات و القصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثى اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زايدة كحبلى فبالياء اى فالفه منقلبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية زايدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف و تشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما

للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعهما طرفا
بعد الف زايدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس
الالف فينبغى ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى
الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه و
انما صحت نفعيل حمراان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان
والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة
عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان
المذكوران جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة
الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية
فشابهتا همزة قراء فثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة
واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء
فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة الشريفية ان اللازم من هذه
العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الا رداآن بالهمزة او رداوان بالواو
لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والا فوجهان بغير
لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة

الى الوجهين

73

الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب
الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره
وغير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد يقلب المبدل له من اصل ياء وهذا
اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اى نون التثنية
للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام
الكلمة وانقطاعها واضافتها يوجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان
وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان و
تمرتان فى خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على
اتفاق ووجه حذفها ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء
التانيث لا يقع فى حشوه وقيل خصى واليى مستعملا فى خصية والية فلذلك تا
قل استعمالهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل
المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها
قاعدة بل وقعت على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا اتى فى
بيانه بالفعل الماضى المجموع ما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة
اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اى بحروف

هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد حال
كون تلك الحروف متلبسة بتغيرها بحسب الشكل اما بزيادة او نقصان
او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف
مفردها متعلق بقوله مقصودة او بقوله دال او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغيرها ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيرها
جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذلك الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل
على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم
يدل عليها وضعا فقد يدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر و
بعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت
اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف
مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده
التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع كالجماعة فقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق
بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع

فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما
قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع الاسماء المجموع
التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من
لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه
متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من
ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا
ضمة قفل وان كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر
فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة لمؤنث فالجمع الصحيح
المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او
ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة والتنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده
الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بذكره
في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل

عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا
او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان
آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة
حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء
الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله
قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء
الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف
كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف
مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر
فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته
جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما محضا
من غير بعنى صفة فذكر علم اى كونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه
لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف من غيره واعطى

للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او الاثنان كالمراة او واحد نحو
اعوج علم للفرس لم يجمع هذا الجمع والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة
او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها
و يدخل فيه ورقاء وسلمى اسمين لرجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو
والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحى صورة علامة التانيث وفى المقصور
يحذف فيبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد
جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل و
المفعول فذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل
لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء
اى مذكر غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر
حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان
معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكر غير مستو فى

الاشرف

تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث
على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ولم يعكس لان فعلان فعلانة
اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة
بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وامراة
جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم
يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة
اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس في
حذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين
بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع
ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم
كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثالها وابقى

بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثالها فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع
اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده
الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى
لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو و
النون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر
جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا
عن تاء التانيث كحايض لانه يقال في جمع حايضة حايضات فلو قيل
في جمع حايض ايض حايضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان
صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير
اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب هكذا في شرح الرضي
ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كناد
وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف
والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكاينات وذلك لخفاء هذا
التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع
تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة

وقد يجمع هذا الجمع مذكر غير عاقل كحمامات وسرادقات وجمالات

الزايدة به وايضا المتبادر من تغير بعد تغير يكون لحصول الجمعية فلا
ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول
الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من
ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزايدة
كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان
ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة
وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن
افعل كافلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس
وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي
شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح
جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعنى بالحدث معنى قايما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او
لم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل

ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده
مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ونحوهما
ليس مصدرا له وكذا ما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران
مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثي المجرد سماعى اى سماعي ويرتقى
عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف و في غيره اى في غير الثلاثي
المجرد يعنى ثلاثي المزيد والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى قياسى
كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما كان ماضيه على
استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل
فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس
او حال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام
عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما
لا باعتبار المشابهة فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجئ حكمه
ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان

وشئ مما في حيزه ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرو اضرب زيد ولا
يضمر اى معمول فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو
اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل
وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان في
نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى
اعتبار قيد الاستتار عليهم ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا
يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني
ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا
اولى لانه ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى فلولا
دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به
او ظرفا او مفعولا على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص

وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام
اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل وكما لا يدخل لام
التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن
جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به بل لم يات في القرآن شئ
من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا
بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل
من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر
اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر
مفعولا مطلقا واقعا به لا منه اى من الفعل وهو مما كان نحو حذف فعله
لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقبل عمل المصدر للمصدر
وعمل الفعل للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر
فلو اخرت عن القسمين يوهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام
اي الفعل به اي بذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان
اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى
الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد
الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة لانه وغير ذلك
وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به
وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على
معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه
ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به
ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام معنى الموضوع
له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة
فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به
الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين المص واسنده والاخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى

الحدوث كما سنذكر والاخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام
به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره
صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقايل وماش وآكل وكل ما اشتق
من المصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل
بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن و
احسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على
وزنة فاعل ومن غيره من ثلاثي مزيد فيه او رباعي مجردا ومزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا
مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن في ما قبل الآخر المضارع كسر كما
في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف

المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة
المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع
في آخر المضارع ايض مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون
لكل من قسمي الكسر ايض مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان
فعله لازما يكون هو ايض لازما يعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايض متعديا الى مفعول [illegible] وان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايض كذلك وكما ان فعله [illegible] الظرفية والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر [illegible] المفعولات كذلك
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل
حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان
الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما
لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية
الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي

واحد ثم يتعدى بنظر [illegible] وضاير المفعولات

[illegible]

كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على
المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذي الحال
ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد
ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد
راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من
الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان
لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم
زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط اضافة اللفظية
مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم
وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة

[illegible]

الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تع وكلبهم باسط
ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول
آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه
بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو وقيل ما اعطاه فقيل
درهما اى اعطى درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل
استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا
امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه
وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن
حد الاسم للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب
بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله
اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما اشترط عليه هذا على تقدير ان
يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب

ابوه عمروا الآن او غدا فمررت بزيد الضارب عمروا الآن او
غدا او امس بما فيه من معنى المبالغة نايب مناب ما فات من
المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة
وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة
المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمروا الان او غدا او الزيدان الضاربان
والزيدون الضاربون عمروا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون
اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها مع هذين الشرطين
واجب ومع التعريف تخفيفا مفعولا له للحذف اى يجوز حذفها
مع هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة كقراءة
من قرا والمقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على
تقدير التنكير مثل قوله تع لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا
لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب

موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذاراً قامة من مقام
ما مرّ في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل
الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادته
على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل
فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى من غير
الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة
وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله في العمل اى عمل
النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وامره وحاله
واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا نحو زيد مضروب ما يقوم مقام
الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى
غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الان او غدا او
امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل والمفعول

المتعدين

المتعدين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام
به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من
ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضم الحاء فلا يقال رحيم الا من
رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة
له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فيخرج عنه ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة
المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى
لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
فلا يجئ صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع
اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال
من المستكن في مخالفة او صفة المصدر المحذوف اى مخالفة
كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغ اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص

قوله ليست بموصول بالاتفاق [illegible] لان مدخول اللام الموصول وان كان [illegible] الصورة
[illegible] الاسم [illegible] الفعل [illegible] الصفة [illegible] لانها تدل على الثبوت
والفعل [illegible] الزمان [illegible] الفعل [illegible]

فيها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها للمشابهة اياه
فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير
اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها
واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا
يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق
وتقسيم مسايلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى
كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة
متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها
اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة
فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة
والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى
هذا صارت اقسام مسايلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب
الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة
من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة و
النصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول

٨٢

المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة
هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع
لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى
المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اى مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذه التراكيب
ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو
ايضا كالوجوه المذكورة امثلة ثلثة لحسن وجهه بادخال اللام
على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول
وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى
انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت

للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه
بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايض بهذه الوجوه وانا قدم الصفة
الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم
الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه
وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها
ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بوجه منهما وثانيهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه
او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف

بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف
في صورة كانت الصفة فيها مجردة من اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه و
جميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم لما ارتكبوا
الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن
منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول
شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من
الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة
وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي
اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول
والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره

والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول
مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا
نقصان وما كان فيه ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة
وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه
وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول
احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل
لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل
فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظ وجمعه كذلك
تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم
ترفع معمول الصفة بها بل تنصبه او تجره ففيها ضمير الموصوف ليكون
فاعلا لها فتؤنث انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول

هند

هند حسنة وجها او حسنة وجه وتثنى اي الصفة اذا كان
الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع
ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه
وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم
الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي
ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد
فاذا بني الاسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
فبقي غير المتعدي الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ما ذكر اي
فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيهما فان الفاعل والمفعول ما
لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا
يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول
فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في
الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال
الثاني انه مفعول ثان لمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ف
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة

المشبهة المنسوب تقول زيد تيمي الاب من فوعا ومنصوبا و
مجرورا اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة
على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف
لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى
لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان
المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم
التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب
الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففتا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان
يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد ولا مزيد فيه ليمكن
البناء اى بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى
المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة

فهو متقدم بالطبع لان التقدم الطبعى عبارة عن كون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون
المتقدم علة او جزء منها كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على
اصل الفعل وليس علة له ولا جزء منها لحصول الدلالة على الفعل بدون الدلالة على الزيادة

لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد
او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام
حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او يكون
من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزج
منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون
اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى لانهما اشتق
افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زيادة الحمرة او العور.
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه
على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على زيادة على الاخر
فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل
الناس فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو
الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على
ان لا حد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد
باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثى المزيد فيه

وبياضا مثال للعلوق وعمى مثال للعيوب وحيث قيد نا العيوب بالظاهرة لايرد نحو اجهل وابله ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدها ذات ليلة اخوه بعد نومه فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق

لكل

لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاكثر وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر واشغل ... من ... وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية

بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه
عن الكل ايض لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل
عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف
اليه اى اكبر كل شئ او انه منزع مجروره اى اكبر من كل شئ فاذا
اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المقصود به
على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى
ذكر المفضول عليه ويشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه
على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل
من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد
زيادة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف

اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه كما يضاف ساير الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم
مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى
ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا افضل قريش
اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس
داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى
جملة اخوته وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم
من ما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاءه او مسكنه ويجوز
فى النوع الاول اى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد
به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او الهند او الهندان او
الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذى
ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه
والمطابقة اى مطابقته اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان

افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان
فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته مافيه الالف و
اللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف
وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه
فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه من التفضيلية
لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل
الذى استعمل من مفرد مذكر لاغير اى لا غير المفرد المذكر لكن اهتم
لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو فى
حكم الوسط باعتبار امتزاجه من التفضيلية لكونها الفارقة
بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص
المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط فان العمل فى المضمر ضعيف
لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا

بل ان وجد بعده ما يتوهم ذلك فالفعل دال على الفعل الناصب
له قال الله تعالى هو اعلم بمن يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد
يعلم من يضل عن سبيله واما الظرف والحال والتميز فيعمل فيها
ايضا بلا اشتراط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو
زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل
ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل فى المرفوع بالفاعلية لان هذا العمل
بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل
بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه
وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ لشى معتمدا عليه بان يقع
نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب
مشترك بين ذلك الشى وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار
الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشى الذى اعتبر اولا على
نفسه ... ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده
بغيره اى غير ذلك الاول فيكون بالاعتبار الاول مفضلا و

بالثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعده خبر لكان او حال عن
اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت
رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ
ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين
الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه
باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا للشئ وفى المعنى
لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك
الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما
عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون
ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد
اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل
عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ
مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل

اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى كما سيتضح فليتدبر وانما اشترط
ان يكون اسم التفضيل منفيا لانه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل
عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اى احسن فى هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه
اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل
كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل
دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان
نفى الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن
رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس
بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن فى
عينه الكحل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى

الزيادة ايضا لان الزايد على الشيء مايساويه مع زيادة فيصح ان يعقبه
به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل
من جميع ذلك ان حسن الكحل في عين كل رجل دون حسن الكحل في عين زيد
وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله
في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما في المثال المذكور
قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال
المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل
او المفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف
المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود
حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في
معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم
جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالجزئية والكحل بالابتداء
فصلوا بينه اي بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من
حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله

منه

منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كلها ليس معمولا له من هذه
الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين
معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض
له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة ح
معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو
تقدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن و
معموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد وركيك وكذا
لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي
الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل
العبارة المشهورة المواضعة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما
قرر مسئلة الكحل وبين شرايطها وما عبر به منها على وجه يطابق
المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر
فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه
وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في
اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال ولك

ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقا
من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه
وكلمة في لو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان احصر مع ظهور
معنى المقصود وعلى كل تقدير فالمحز على ما كان عليه قبل هذا التغير
لا ان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان
كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل ح ولك
قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا
عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما
رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين
زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل في عين زيد او تقول معناه
ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في
عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو
رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية
مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب

على انها صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ
قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتديا
بما هو مبدا المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة
الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان
في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور وتمام البيت مع ما يليه شعر
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل
به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى
واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى
عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل
والتائية من ايني اوانى كالتحية من حيى وحيى وهو المكث والتاني
وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من روية البصر
او من روية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه
قدم تقدم عليه وعلى الاول وكوادي السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل
والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية

تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيان
ثانية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى الضمير واديا
والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وما فى ما
وقى مصدرية وساريا اى راكبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ
اى واديا اقل واخوف فى كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا يقول مررت على
وادى منسوب على السباع لكثرتها فيها والحال انى لا ارى مثل وادى السباع
حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب بها اقل من توقفهم
بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى وقت الا
وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منهم
بوادى السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب
اتوه من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة على اقسامها الثلثة على وجه
علم من دليل الانحصار حد كل منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر
مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك
تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل**
اى كلمة دلت **على معنى كائن فى نفسه** اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد

بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير الى المعنى وح يكون
المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى
فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم
ان الفعل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعلها معنى
حرفى وهى آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى
فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل
اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمنى فيخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس
مستقلا بالمفهومية **مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة** فى الفهم
عن اللفظ الدال عليه فهو صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل
وبقولنا وضعا يخرج به اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر
او غيرها كما سبق فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد
لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن

باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب
كل وضع بواحد وان عرض لم الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه
اى خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او
لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي ولتعليق الشئ
بالفعل كادوات الشرط فكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق
تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها
تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت
عنها لما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة
لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اوله بنحو تاء فعلت الضماير
المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك
لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وحطّ فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع

والاصل

والاصل وتخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم
اليق والماضي ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من
الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية
يكون بين اجزاء فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه
والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة
ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت
مبني على الفتح خبر مبتداء محذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو
زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك
في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير
الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل

الفتح م

ضربا فانه ايضا مبني على الواو ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه الاسم اي فعل اشبه
الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في
اوايله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون
لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه
بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل
مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب او سوف للاستقبال البعيد كما
مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع
بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من
ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا
كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان
من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا

كعين جارية م

مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اي حال
كون المؤنث والمؤنثين غايبات او ذوي غيبة والياء للغايب غيرهما
اي غير القسمين المذكورين وهما واحدة المؤنث ومثناه فقوله غيرهما
اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر
بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة
النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق و
حرف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف
اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوا ما ماضيه
على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل
غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل
به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا
اتصل به احديهما تكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء كلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط
الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان
نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لشبهها

نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب
يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو
عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز
مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث يضربن وتضربن
والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد
الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الغايب المؤنث والواحد
المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير
بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة
والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي ذلك الضمير البارز
المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي
بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم
كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الآخر
بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو

والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب
لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف
المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة
والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع
المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب
الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب
اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع
بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو
يقوم الزيدان واجيب عن يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه

وكذا القائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
مع تقديره اسما عن الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان
سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار
كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان
الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة
وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل
الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فخفف كايش في اى شيء وقال
سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله
اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود
وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم
وانت فيهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله
مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرنى فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او
تعطينى حقى فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد
امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على

المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن
زيارة منك فاكرام منى اياك وفى لا تاكل السمك وتشرب اللبن
لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التى ينتصب به المضارع
مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال
النصب بحذف النون وكلمة ان التى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن
هى ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم
بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اى ان
الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا
يقوم وان التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى
بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل
نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون فى قوله ولن ابرح الارض حتى
ياذن لى ابى تناقض لان لن يقتضى التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن
التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى
لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها

لا تنصب لانها لضعفها لا يقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار
كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا
لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا فى الاستقبال فان فقد احد
الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا فى الاسم او كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا
الاستقبال فقوله اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب
الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء
فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان
انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء
والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه
جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينصب بها
المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى

التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا
او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى و
لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى و لاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى و
لاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخله حتى
الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم
بعينه وسيجئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس
حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع عن الحال الماضية كانك كنت
فى زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على
ما كنت هيأته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على
ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن
ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة

حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء اى يبتدئ
بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتداء يكون الفعل خبره
ليكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى
لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا
لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه
قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثم اى من اجل هذين الامرين اى
كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها
لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى
قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا
القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء
ينقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه
ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب
لما بعدها فهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب فهو مح وجاز فى وقت حصول

بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضى الخبر

٩٨

كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى وانا الآن ولا
فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق
والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى
ادخلها لعدم صلاحية تقييده فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض
النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى هذا
التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف
على كان سيرى ولا فساد فيه ولام كى التى ينصب المضارع بعدها بتقدير ان
مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود
التى ينصب بها المضارع هى لام تاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل وما
كان ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايض جارة ولهذا يقدر
بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح
الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اى ما كان تعذيبهم او من الخبر اى
ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله
معذبهم والفاء التى ينصب الفعل المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى

سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا
يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء
الستة ليبعد بتقديم الانشاء وما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم
كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك
اى ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اى لا يكن
منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها اى هل يكون منكم ماء
فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ما منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه
التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل
فيندرج في النفي او تمنٍّ نحو ليت لي مالا فانفقه اى ليت لي ثبوت مال فانفاق
مني ويدخل فيه ما وقع صيغة ترجٍّ نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض اى الا تنزل فتصيب خيرا اى
الا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصود والفاء يدل عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف
على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سائرك منزلي لتبني

تميم والحق فاستر بها بدون تقدم احد اشياء الستة فمحمول على ضرورة
الشعر والواو التي ينصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط
بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو
للجمع دايما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو ومثل ذلك اى ما مثل
الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة
الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو وكما تقول مثلا زرني واكرمك اى ليجتمع
الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك
اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس او التي ينصب المضارع بعدها
ان يشترط بمعنى الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين
على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من
تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى ان تعطيني
حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى
لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر
مجرورا والتي بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة
اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط الصحة

وان يسمع بالمعيدى خير من ان تراه ... لان خير خبر مبتدا محذوف ... الفعل للاسم

تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول معدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كساير ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما لحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية

واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين وهى لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم وقد اعلم ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل النصب نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللايمى احضر الوغى فى رواية النصب ولكن ليس بقياس كما مر فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احترازا عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما

قوله وكلم المجازات ... ذلك ... هذه الكلمات ... لانها ... من

فاذو حيث يجزمان المضارع مع ما وامابد ونها فلا واين ومتى وهما
يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا ومن واى وانى و
اما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد
واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان
معناه على اى حال وكيفية تقرا انت انا ايض اقرا عليها ومن المتعذر
استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى وينجزم المضارع بان
مقدرة وسيجئ بيانها ان شاء الله تع فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى
نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها
اى مثل لم فى هذا القلب والنفى ويختص اى لما بالاستغراق اى استغراق
ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم
الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم فالمراد استمرار ذلك
الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى ويختص ايض لما بجواز حذف
الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما

ادخلها ويختص ايض بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان
لما يضرب ومن لا يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايض باستعمالها غالبا فى
المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير
لما يركب الامير وقد استعمل فى غير المتوقع نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام
الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر
لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو
ولتات طايفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولاء النهى
هى المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها
اى لاء النهى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل
على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غايبا
او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى يجعل الفعل الاول سببا
والثانى مسببا وفى شرح المص وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين
ليجعل الاول سببا والثانى مسببا ولا شك ان كلم المجازاة لا
تجعل الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم

اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة
دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني
لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة تصح بها ان
يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما
اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه مستمر بمكان يصير الشتم الذي هو
سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان اي هذان
الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث
انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء
مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان
تزرني زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما
يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان
اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني
زيد آتيه او آتيه وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الكلام

نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون
تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى وان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير
حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن
الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال
بغير قد ليخرج عنه الماضي المتحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط
تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا
عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او
بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر
في الماضي فجيء بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى
الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن
قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله
منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء

لا انمة فيه لان الجزاء اما ماض بعد لفظا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتك اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف
الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او
نهي او دعاء او استفهام او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع
هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجي اذا التي
للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء
التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها
بها لان اذا الشرط مختصة بالفعلية فاختص هذه بالاسمية فرقا
بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي
فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما تكون
مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو
لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشرب لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشرب والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو

الا تنزل

الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد
السببية اي سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يوخذ مما
تقدم فيجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما
اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء الخمسة لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا يتعلق بمط يترتب عليه فايدة يكون ذلك المط سببا
لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفايدة
وقصد السببية الفعل المط بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك
الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيتجزم بها نحو اسلم تدخل
الجنة فان المط باسلم هو الاسلام وهو المط فايدته دخول الجنة
فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من
اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا
تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل
المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير
على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظ الفساد واما عدم امتناعه

عند الكسائی فلانه یقول معناه یجب العرف ان تکفر تدخل النار فالعرف
فی هذه المواضع قرینة الشرط المثبت والعرف قرینة قویة هذا اذا
قصدت التسببیة واما اذا لم تقصد لم یجز الجزم قطعا بل یجب
ان یرفع اما بالصفة ان کان نصا لحال للوصفیة کقوله تعم فهب لی من لدنك
ولیا یرثنی فیمن قرا مرفوعا ای ولیا وارثا او بالحال کذلك کقوله تعم ونذرهم
فی طغیانهم یعمهون ای عمهین او بالاستیناف کقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاولها وکل حتف امرئ یجری بمقدار الامر هکذا فی بعض النسخ
وفی بعضها مثال الامر وکان المراد به صیغة الامر فانهم یطلقون امثلة الماضی
وامثلة المضارع ویریدون صیغها وفی بعض الشروح انما قال مثال الامر
لان الامر کما اشتهر فی هذا النوع من الافعال اشتهر فی المعنی المصدری
ایضا فاراد النص علی المقصود وهو فی اصطلاح النحویین والاصولیین
مخصوص بالامر بالصیغة کذا ذکره المص رحمه الله فی شرحه صیغة یطلب
بها الفعل شامل لکل امر غایبا کان او مخاطبا او متکلما معلوما او
مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه یطلب بها الفعل
عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغایب والمتکلم بحذف
حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعم فبذلك فلتفرحوا فیمن

قال مثال الامر

قرا علی صیغة الخطاب وعن مثل ضه ویرید وحکم آخره ای آخر الامر
فی الحقیقة عند البصریین الوقف والبناء علی السکون لانتفاء ما
یقتضی اعرابه وهو [illegible] المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضیة
للاعراب انما بسببه وفی الصورة حکم المجزوم ای مثل حکم المجزوم المضارع
فی اسکان الصحیح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما
فیه اللام من المجزوم معنی اعطی حکمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش
واغز وارم کما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم
وذهب الکوفیون الی انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان کان بعده ای بعد
حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسکن آخره وجعل ما بقی امرا
تقول فی تعد عد وفی تضارب ضارب ولم یذکر المص هذا القسم لظهوره
وان کان بعده ساکن ولیس المضارع برباعی والمراد بالرباعی ههنا
ما یکون ماضیه علی اربعة احرف من المزید فیه وانما هو باب الافعال
لا غیر زیدت همزة وصل علی ما بقی بعد حذف حرف المضارعة لیتوصل
بها الی النطق بالساکن حال کون تلك الهمزة مضمومة ان کان بعده
ای بعد الساکن ضمة رفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتکلم علی
تقدیر الفتح فانه اذا قیل فی اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتکلم

المجهول او بالماضي المجهول والمضارع المعلوم المتكلم من الرباعي
اذا قيل اُقتِل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اي فيما سوى ساكن بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب
ولو فتح لالتبس بالامر فيه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول
ولو فتح التبس بالماضي من الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعده حرف
المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعد حرف المضارعة كسرة واعلم
مثال لما يكون بعد حرف المضارعة فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي
فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو
اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله ولضافة الفاعل
اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعل الواقع عليه
ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة
الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم
يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته
دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحرِجَ واُعلِمَ

واختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له [illegible] غريب لم
يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج
الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود
باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني
مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع
علّمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم
الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد
عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا يفضي الى
اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين
المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِرَ وصُيِدَ وانما خص معتل
العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر
وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ذكر الافصح
فيه قيل وبيع اصلهما قُوِل وبُيِع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد
حذف حركته فصارا قِوْل وبِيْع فابدل الواو ياء لسكونها

وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع
وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة
فيميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام
حالة الوقف على ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالا
بلا نقل وجعل الواو والياء لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب
الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجي
اللغات الثلث فيه اذ يجري فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون
استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين بعد
الساكن والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي

الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويدحرج
وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل
العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا اياء كانت او واوا نحو يقال
ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما
وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما
يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف
فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن
نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور او القيام والاسناد فيقال هذا
الفعل صادر عن الفاعل او قائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح
انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم
الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه
موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا
يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل
واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة

عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو
اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو
ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب و
هذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما
عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري
بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال
له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبا ونبا وخبر واخبر و
حدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل تعديتها اليها انما هي
بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة
مفاعيل مفعولها الاول كالمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه
كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثاني
والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في جواز وجوب ذكر احدهما عند
الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب ويسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال
بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت

وهذه

وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم و
علمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي تدخل هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قايما فقولك
علمت لبيان ان ما انتشات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما فقولك ظننت
لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال
فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصايصها جمع خصيصة
وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان
المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في
الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة و
مع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول
فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا

لهم على قراءة يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن
هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول و
اما حذف الثانى فكقول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما بنا
الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى
بخلاف باب اعطيت فانه لا يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا
يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله
فايدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا
منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن علم وظن ما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء
اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت
عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال
الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما
على تقدير الالغاء وجعلهما مبتداء وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم

لكن الجمهور على انه لا يجوز هذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى
الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء
اشارة الى جواز عملها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفى بعض الشروح
ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل و
موضوعه نحو ضرب واحسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست
بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف
ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءنى زيد واحسب وعمرو ولا شك ان الغاءها من هذه الصور واجب
فلهذا قيل جوازه المبنى عن جواز الاعمال محمول ايضا اذا توسطت يعنى بين
معموليها او تاخرت اى عنهما وانما خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان
مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اى ومن خصايص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجئ مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من
انت وقبل النفى الداخل على معمولها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخل

على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام
وترك مثال الخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار و
مثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه
الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدها
لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
امراة معلقة اى مفقودة الزوج يكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة
المنصوبة جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا
واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ
والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اى من
خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال

قوله وبكرا قاعدا
عطف على نحو زيد قائم
لانها منصوب على المفعولية
و[illegible] ان تقول ان بكرا [illegible]
[illegible] الاخرى المفعول معه للفاعل [illegible]
المتكلم [illegible] الى [illegible] فلا يكون الجملة
التعليقية [illegible] والمعنى [illegible]
[illegible] بكر [illegible]
فلعلما زيد قائم اذا [illegible]
[illegible] وعلى [illegible] عطف
[illegible]
[illegible]

القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد وانما قلنا متصلين
لانه ان كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون
آخر نحو اياك ظننت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت
نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
به متاثرا فاذا امكن المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان لهذا ثم قالوا
ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف
ضربت نفسي فالنفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب
الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض
وكذلك ما جرى راى البصرية والحلمية على راى القلبية فيجوز فيهما

ماجوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول
الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله
تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ماعدا حسبت
وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهو اما العلم او
الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال الاوجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد
معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب
وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد
لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى
اتهمته اى اخذته مكان توهمي والوهم نوع العلم وسنده قوله تعالى وما هو
على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى
ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة وسنده قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان
مراده ان لها معان اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى
صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت

وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن
الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال
الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة
ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو
العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها
موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور
عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان
زايدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار
فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار
مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى
الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع
له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة

الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هذا التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها
مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان هذا
الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد
وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء وما
برح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام
وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما يقول
تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد
عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها
ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج
اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء
ايضا قعدت ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة

كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز ذلك وقعد الموضع
الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما
كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء
الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني
اثرها المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه
اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الا
اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر وهو غني اثر
ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال
الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به
في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة
لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي
دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد
فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو
من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسيم منه كقول
الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

وقد يكون فيها ضمير الشان والقصة هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليست المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء بجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين آجرا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا انما ان العداوة يستحيل مودة وقال فيا لك من نعماء تحولن ابؤسا

واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وقد يكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اى دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية قلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اذا رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح

اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها
في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات وكذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا و
راح فاسقطها عن البيان اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من
الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح
بمعنى من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه
وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها
قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها من المنصوبات منذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت
يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي
ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كان
معانيها نفي النفي ونفي النفي هو استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا
اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظ

او تقديرا

او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم
تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود
منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه لمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان
جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع
ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر
الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثم اى من اجل انه لتوقيت امر لمدة ثبوت خبرها
لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه
وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام
زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يتعلق ما دام
باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة
فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا
اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور
وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يفيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله نظيره

مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى ليس مصروفا عنهم وهذا
مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله
فيه فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه
فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم
كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى
الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع
مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهى اى
الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك
الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونه افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا تاما
لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور

كما يقتضيه

كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف
منه فى غير ما دام لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت
الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى و
قسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان
الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل
صريحا وهو اى القسم المختلف فيه ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج و
الجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ قد يمتنع تقديم معمول النفى عليه
والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل
وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا التقسيم اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى
اوله ما النافية من القسم المختلف فيه بوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان
افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله
رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك
الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به نحو عسى فى قولك
عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو
ذلك وتطمعه لا انك جازم او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا

ابعد من حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك لاشراف الخبر على حصوله
للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد الخبر
بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى
دنوا اخذ وشرع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم لشروع
الفاعل في الخبر بالتصدى لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم لشروعه فيما يفضي اليه
فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى
الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول
وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة فانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع
والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف
لا يتصرف فيها تقول على احد استعماله عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون
بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي
الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج
في محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر نحو عسى زيد ذا الخروج

لان ان اذا دخل على الفعل المضارع يدل معناه على الاستقبال دون الحال

لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع
مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان معنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى
انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب
وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو
ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على
المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وانا اقتصر على المرفوع
من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي
تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي
يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر
وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول

اسم عسى وان يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى
ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهو على هذين الاحتمالين ناقصة
ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه كقولهم
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج
زيد قولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد
تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل
في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل المضارع ليدل على
قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على
الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما
انه ان عن خبر عسى تشبيها بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما
كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا
دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كساير الافعال في افادة النفي
نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله
تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها

وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا

وداما

واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة شعر لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم
وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطاؤه ولما
غير لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء
الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل
على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب ولا تناقض بين انتفاء
الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطية بعض الفصحاء
مخطئي ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئة روي عن عنبسة انه قال قدم
ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة قال عنبسة حدثت ابي
بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره
انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كساير الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاول
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه
وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب

رئيس الهوى عن ال... ى الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل
على سائر الافعال و... مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
دعواه الاولى وقد ... وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها و
الثالث وهو ما وضع ... الخبر و قرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ
وشروع في الخبر طفق بمعنى ... نذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم
طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد
في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل و جعل زيد
يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على
طفق وهي اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل اى على استعمال
على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب في بعض النسخ افعال التعجب في اكثر النسخ فعلاء التعجب بصيغة
التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى
كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف

للجنس

للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع
لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا واماها
له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولاشلت عشره فانه فعل وضع
لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب
فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر في مواد النقض فكثيرا ما يستعمل
في الدعاء وله اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احديهما صيغة فعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل
الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما
اى فعلاء التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع ومجهول وتانيث
وفي بعض النسخ وهي اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا او
احسن بزيد ولا يبنيان اى فعلاء التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان
الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت
الكذب وهو قليل ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه
من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما

استدا استخراجه واشدد باستخراجه اى توصل بناؤهما من فعل الممتنع
بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى
فى صيغتى التعجب بتقديم المفعول بتقديم اى تقديم جايز فيما عدا صيغتى
التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير جايز
فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان
الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما
بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو
اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه
بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل و
المعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بجملة كان

مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم
الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اى مبتداء
على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
و فى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان التنكير
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه عند سيبويه وما بعدها الخبر
اى ما بعدها من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اى ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم و
قال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضى وهو
قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين
واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى
صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجروره فاعل لهذا الفعل
عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها
نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند
سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجروره مفعول
عند الاخفش لاحسن بمعنى صير ذا حسن على ان همزة افعل للصيرورة

والباء للتعدية اى يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء
زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية
كاخرج ففيه اى فى الفعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد اوزيدا
اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر
لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان
يكون فى شخص افعال المدح والذم يعنى الافعال المشهورة عند النحاة
بهذه اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل
مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس هما فى الاصل
فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان
فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء و
بكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر
فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم بكسر الفاء
واسكان العين قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم
وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنى

وهى

وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بالذكر المخصوص من بعده
ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو
نعم الرجل زيدا او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة
نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم
وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او
ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شئ منصوب
المحل على التميز مثل فنعما هى اى نعم شيئا هى وقال الفراء وابو على هى موصولة
بمعنى الذى فاعل النعم ويكون الصلة باجمعها فى فنعما هى محذوفة لان
هى مخصوصة اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى
ما معرفة تامة بمعنى الشئ بمعنى فنعما هى نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه
بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح
او الذم وبعدية انما هى بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال
زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح وهو اى المخصوص مبتداء وما قبله
اى الجملة الواقعة قبله خبره اولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا
الى ضمير المبتداء لقيام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتداء

من هو

محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدا
ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير
سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اي مطابقته الفاعل ومطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او
تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة
عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء
الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة وبئس المراة هند لانهما لما كانا لاشبههما
غير متصرفين لاشبههما الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين
كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل
المخصوص مثاء ول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة
للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة

ان ذلك

ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن بنا مثل
بئس في افادة الذم والشرايط والاحكام ومنها اي من افعال المدح
والذم حب في حبذا مركب من حب الشيء اوحب اذا صار محبوبا
ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله
اوذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث اذا كان المخصوص مثنى
او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه
اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه
تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا
زيد راكبا وحبذا رجلين راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او
راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التميز
او الحال ما في حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا
مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب
حال من الفاعل لا من المخصوص الحروف ما دل على معنى في غيره

اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيره متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون
مستقلا بالمفهومية بحيث يصح ان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك
من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج
فى جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم متعقل معناه بالنسبة اليه
نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه
الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار
بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها يضيف الفعل
او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه
او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى
ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة تعبر بها
عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء
والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها

اى واو التى يقدر بعدها رب فى عدها من حروف الجر تسامح وواو
القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا
وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التى يليها يكون
حرفا واسما والثلاثة البواقى يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى
لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل
او لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت
من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ به التجاء اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء
اى ويجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار امر المقصود من امر مبهم وعلامته
صحة وضع الموصول فى موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام المعنى
والتبعيض اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء

فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا فى غير الكلام الموجب نحو
ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب مستدلين بقولهم قد كان من مطر
فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة
من فى الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان
بعض مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل قد كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى
مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو
اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهيه
اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء
الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى
فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص
اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها
لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما
بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على الضمير مستدلا

بما وقع

بما وقع فى بعض اشعارهم على سبيل الندرة والجمهور يحملون على شذوذه
فلا يجوزون قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخوله لشئ حقيقة
نحو المال فى الكيس او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة
لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما فى مررت بزيد فان الباء فيه
تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة
الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا
به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة
وقوع مجرورها فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بهذا والتعدية اى
جعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله
فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته
ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص بها لحرف دون حرف والظرفية نحو جلست

بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو
هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصور قياسا او فى غيره
اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو
بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا او القى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا
والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد
واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد او بلا ملكية نحو الجل
للفرس والتعليل اى لبيان علة شىء ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا
نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل
الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم
للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال
لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب
لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل
الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشىء صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب

ابو على ومن تابعه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب
وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة
وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى
الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك
الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف
اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمال لان لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع
له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى
او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما
رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء
ويلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما
على الجملة نحو ربما يود الذين وقد يكون ما زائدة فتدخل على الاسم
ويجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اى واو رب فى حكمها
تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس

وهذا الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن
في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له
معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها الصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا
عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند الحذف الفعل اي
فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السوال اي لا يستعمل الواو في
السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن
درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء
كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال
والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة
الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته و
التاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير
السوال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها
عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر فخص
منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي من الواو

والتاء

والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السوال
والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند
حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السوال
تكون للسوال ايضا نحو بالله لا فعلن وبالله اجلس او كما تدخل على
المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول
على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما
فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما
ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال
الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب
القسم الذي لغير السوال باللام وان وحروف النفي ما ولا فاللام في الجملة
اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها
اي في الاسمية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم
السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل
قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم
بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما

يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قايم وزيد قايم والله لاستغنآ
عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال
على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن
للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديه عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن
الشئ الثانى ووصوله الى شئ ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء
شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين
ويعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه
اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزايدة نحو ليس كمثله
شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد
الذايب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند
الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحو وقد تدخل فى السعة
على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا

نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومنذ ومذ للزمان الماضى او الحاضر
فهما للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد
ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى
الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا
او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية
لا يكون فيها فان معناه ان مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة
وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة
من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا وان
مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او مذ يومنا اى جميع
زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا
بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ
لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل
الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى
ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها يكون حرف جارة وبهذا

الاعتبار فقد ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد و
خلا زيد واذا نصبت يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه
شبهها اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي
ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل
اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر
عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى
على انها لو لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل
تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ وليت ولعل اخرهما لكونهما
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة فلها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه من اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى انّ المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس اخواتها على
حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في
تاويل المصدر المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما

ونحو لو وقعت في الصدر لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما
حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة
فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لان ما الكافة على الافصح اي على
افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة
لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت بها
افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع
اسمها وخبرها سميتها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما
في حكم المفرد ومن ثمة اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل
اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي
المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه في موضع الجملة نحو ان
زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول
لا يكون الا جملة نحو قال عمرو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم
الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انّ

اباه قائم وفتحت نحال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم
لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت
ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتداء
نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا او حال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه
مفردا او قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد
لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق
انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها
معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انى هاذلك
زعمت اى لولا زعمت انى هاذلك ولو لا انك ضربتنى صدمتك وكذلك
قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز فى موضع
التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فى ان
الفتح على تقدير جعل انه مع اسمها وخبرها مفردا او الكسر على تقدير جعلها
معهما جملة مثل من يكرمني فانى اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان
المراد من يكرمني فجزاءه انى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها

من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان كان المراد

وقعت

١٢٧

وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها
الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح
على انها معهما مبتداء محذوف الخبر اى اذا عبودية القفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني
وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا
واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم قفاه
ولهازمه واللهزمتان عظمان نابتان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما
بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا ومشبهه بالجر عطف
على اذا انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل مشبهه وما وجد ذلك
فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت
ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول المقولات فى تعين الكسر لان
اول المقولات انى احمد الله لا لمعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى
الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان
حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى

الذی هو معنی ان المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس المقول و
لذلک ای لاجل ان ان المکسورة لا تغیر معنی الجمل کان اسمها المنصوب
فی محل الرفع لانها فی حکم العدم اذ فائدتها التاکید فقط جاز العطف
علی اسم ان المکسورة من جهة انه فی محل الرفع سواء کانت المکسورة
مکسورة لفظا او حکما بالرفع بان یکون المفتوحة فی حکم المکسورة کما اذا
وقعت بعد العلم مثل ان زیدا قایم وعمرو وعلمت ان زیدا قایم وعمرو فان
فی هذا المثال وان کانت مفتوحة لفظا هی مکسورة حکما حیث یکون
مع ما عملت فیه بتاویل الجملة فصح ان یرفع المعطوف علی اسمه حملا علی محله
دون ان المفتوحة فانه لم یجز العطف علی محل اسمه بالرفع فانه لما غیرت
معنی الجملة لا یصح فرض عدمها ویشترط فی العطف علی اسم ان المکسورة
بالرفع مضی الخبر ای ذکر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زیدا قایم وعمرو
او تقدیرا مثل ان زیدا وعمرو قایم ای ان زیدا قایم وعمرو قایم لانه لو لم یمض
قبله لا لفظا ولا تقدیرا لزم اجتماع عاملین علی اعراب واحد مثل ان زیدا
وعمرو ذاهبان فانه لا شک ان ذاهبان خبر کل واحد من المعطوف و
المعطوف علیه فمن حیث انه خبر عن اسم ان یکون العامل فی رفعه الابتداء
فلزم اجتماع عاملین ان والابتداء علی رفعه وهو باطل خلافا